لجان أهالي المفقودين عرضت في مؤتمر صحفي مستجدات قضيتهم

السبت,٢١ تموز ٢٠١٢ الموافق ٢ رمضان ١٤٣٣

عقدت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان ولجنة اهالي المعتقلين في السجون السورية ولجنة دعم المعتقلين والمخفيين اللبنانيين «سوليد» مؤتمرا صحافيا في نقابة الصحافة، في حضور وكيلهم المحامي نزار صاغية عرضت خلاله بعض المستجدات بشأن قضية المفقودين والمخفيين قسرا، والتي تهدف كل منها الى وضع آلية لحل هذه المعضلة الانسانية والوطنية.

والقت رئيسة لجنة اهالي المفقودين والمخطوفين في لبنان وداد حلواني كلمة تحدثت فيها عن الوثائق الثلاث وتتعلق الاولى منها بمشروع قانون الاخفاء القسري ويرمي الى انشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمخفيين قسرا، وتتعلق الوثيقة الثانية بمشروع قانون الاشخاص المفقودين والمخفيين قسرا، ووضع بطلب من اللجان ممثلة عائلات الضحايا وانجزت بمشاركتها، اضافة الى عدد من هيئات المجتمع المدني المحلي وبعض الهيئات الدولية المعنية بهذا الشأن وباشراف المركز الدولي للعدالة الانتقالية. اما الوثيقة الثالثة فتتعلق بمشروع مرسوم يرمي الى انشاء الهيئة الوطنية المستقلة لضحايا الاخفاء القسري وقد وضعت بطلب واشراف مباشر من وزير العدل شكيب قرطباوي «لقناعة لديه بأن تعدد المشاريع بشأن هذه القضية سيضعفها ويفسح مجالا امام المسؤولين للتهرب من اعتماد اي منها لذا فانه سيطلع على الوثيقتين الاولى والثانية لاخذ الايجابيات الواردة في كل منهما ليصار الى دمجها وصياغة مشروع واحد».

من جهته، اشار رئيس لجنة « سوليد» غازي عاد الى «السعي الدائم ان تكون قضية المخفيين قسرا وكل المفقودين قضية وطنية على مستوى كل لبنان»، وقال: «كنا نأمل انه من خلال ايجاد حل لهذه المسألة الانسانية ان نصل الى نتائج».

اما المحامي صاغية فشدد على ان «مسألة حق الاهالي ان يعرفوا مصير الضحايا لم تعد مسألة احكام قانونية بل بمثابة قانون على مستوى هذه المأساة، وهي مسألة مواطنة بالدرجة الاولى طالما ان الاهالي منعوا من الكلام على مدى فترة طويلة بحجة ان هذا الكلام يسبب فتنة».

واذ رفض «منطق التعقيدات لمسألة هذا الحق»، اشار الى ان «ما يجري اليوم ليس ورشة منفصلة عن العالم بل اصبحت في صلب ما يحصل في العالم العربي».

ورأى ان «المطلوب هو الحوار والنقاش»، مشددا على ان «الوسيلة الانسب لهذا الملف هو القانون وليس المرسوم على اعتبار ان المرسوم لا يرتب عقوبات على من يخفي معلومات ويضلل التحقيق ولا ينظم آلية تحديد المقابر الجماعية وفتحها ونبشها».

كما شدد على ان «موضوع المفقودين لا يمكن معالجته من قبل لجنة وزارية والمطلوب هيئة وطنية مستقلة، لان الاطراف السياسية جميعا معنية بالملف».